رئيس مجلس الوزراء في مقابلة مع

الرئيس علي عبدالله صالح المرشح

مشروع الغاز اليمني سيبدأ

بداية دوران عجلة التنمية

صنعاء / سبأ:

أكد عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء أن اليمن ماضية في علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي وبصدد إعداد قوانين تتناسب مع دول المجلس.

وقال رئيس مجلس الوزراء في مقابلة مع تلفزيون دولة الكويت بثت يوم أمس الأول" إن مشروع الغاز الذي سيبدأ في نهاية ٢٠٠٨م وسيكلف مايقارب ثلاثة مليارات دولار سوف يساعد الاقتصاد الوطني في إدخال آلات ومعدات واستيعاب العمالة كما سيزيد من موارد الدولة وسيتيح لها زيادة الإنفاق على مجال الخدمات الأساسية.

وجدد تمسك المؤتمر بترشيح فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في الانتخابات القادمة، وقال" لازالت هناك واجبات وطنية مستقبلية منتظره من فخامته ينبغي أن يكمل مشواره ، طالما أن الدستور يعطيه الحق في أن يرشح نفسه لفترة قادمة.

وتطرق رئيس مجلس الوزراء في المقابلة إلى جملة من القضايا الداخلية المرتبطة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية ، وطبيعة الأجواء السائدة قبيل الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة على الساحة الوطنية بما في ذلك التكهنات المتعلقة بقرار رئيس الجمهورية بعدم ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة وموقف المؤتمر الشعبي العام وبقية الأحزاب والفعاليات السياسية الأخرى من هذا القرار وغيرها من المواضيع والقضايا الماثلة أمام الحكومة في المرحلة الراهنة.

في البرنامج الأسبوعي حوار على الخارطة بعنوان (اليمن بين معوقات التقدم وإرادة التغيير) هو عنوان الحلقة الحوارية التي سلطت الضوء من خلالها على مشاهد حية من الواقع اليمني ،وضيف اللقاء هو رئيس مجلس الوزراء عبد القادر عبد الرحمن باجمال.

القناة : أستاذ عبدالقادر ثمة عوائق طبيعية وأخرى مصطنعة للتقدم في اليمن إذا أردنا أن نفصل في هذا الموضوع عوائق طبيعية موارد الدولة وعوائق مصطنعة تصنعونها انتم في الأحزاب السياسية وفي الإدارات الرسمية في الدولة كيف تصف لنا هذا الواقع ؟

باجمال : أولا فيما يتعلق بالعوائق كل بلد ما في شك انه يواجه معوقات كثيرة بعض هذه المعوقات هي ميراث أوضاع سياسية وقانونية وتشريعية واقتصادية تعلمون أن اليمن كان مجزأً ومشطراً إلى دولتين في الشمال وفي الجنوب هذه التجزئة لم تمنع على الإطلاق اليمنيين ان يتفوقوا على ذلك الواقع وان يتغلبوا عليه وان يديروا حوارا جديا في موضوع الوحدة اليمنية ودار هذا الحوار وانتهينا إلى إعلان إعادة الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م هنا نستطيع أن نقول أن بداية دوران عجلة التنمية في ظل الوحدة بدأت لكن في حقيقة الأمر كان دورانها في ذلك الوقت ببطء بسبب معوقات سياسية في منظومة العمل السياسي التي تألفت عشية الوحدة لسببين السبب الأول: أن منظومة العمل السياسي تحمل في طياتها أفكاراً ومعتقدات وآراء تريد ان تفرضها على طرف دون آخر بدءاً.

وثانيا : أن ميراث التشطير كان جزءا من الحرب الباردة بالأساس وهي الحرب التي تمثلت في اشتراكية يدعى بها أنها تبنى في الجنوب ورأس مالية يدعى بها إنها تبنى في الشمال.. في هذا الإطار إذا نحن ندمج بين نظامين هاذان النظامان بدأ احدهم في ١٩٦٢م ولم يستقر ألا في سنوات لاحقة بعد فترة الرئيس علي عبدالله صالح وفي الجنوب بدأ في عام ١٩٦٧م أواخر ٣٠ نوفمبر وأستمر في صراعات بداخل النظام يمكن بدأ بنوع من عملية الاستقرار في غضون ١٩٨٠م وما بعدها.

القناة : دولة رئيس الوزراء تحدثت عن تنمية ابتدأ عهدها بعد الوحدة لكن يعني السؤال المهم والجدي في هذا الخصوص هل يمكن أن تنمو أو تحدث تنمية في ظل أوضاع سياسية غير مواتية أو غير مستقرة ؟

باجمال: أولاً فلسفة التنمية عادة ليست بالضرورة أن تقوم على نظام ديمقراطي او نظام ديكتاتوري ونرى تنميات حصلت في اوروبا وحصلت في اليابان وحصلت في أمريكا اللاتينية وحصلت في بلدان كثيرة قبل ان تشهد ديمقراطية التنمية مسارها أوسع من المفاهيم السياسية لان حاجات الناس اليومية تفرض نفسها عليها بل بالعكس بعض التنميات نمت بشكل اكبر في ظل دكتاتورية لكننا الان نريد نصوب المسار ان يكون ثمة مسار تنموي ديمقراطي حر يقابله ايضا نظام سياسي ديمقراطي حر يتوازن معه ايضا.

القناة : نعم دولة رئيس الوزراء حتى يعني نفتح الباب على مصراعيه لعمليات تنمية واضحة المعالم ومهمة في اليمن لابد ان نقضي على بعض الظواهر التي تحدث عنها رئيس الدولة وتحدث انت عنها وتحدث كثيرون وهي الفساد، و رئيس الدولة يتحدث عن الفساد انت تتحدث عن الفساد بلسانين كونك رئيساً للحكومة وكونك امينا للمؤتمر الشعبي والحكومة تتحدث عن فساد وهي تمسك بمفاصل الحياة ايكون ذلك واقعيا؟!

باجمال: أولا انا لن اتحدث بلسانين على كل حال لان عندي مثل استند اليه يقول (من الافضل ان يكون لي نصف لسان ونصف وجه افضل من ان يكون لدي لسانان ووجهان)هذه واحدة، اثنين استطيع ان اقول ان نسبة الفساد او ما يمكن يسمى نسبة فساد هي ينظر لها بضخامة اكبر مما نتصوره نحن في الوقع ونعيشه لأن موازنة الدولة كلها لا تزيد عن اربعة فاصل ستة مليارات دولار كلها يمكن هذه تساوي في الكويت نصف العجز في الموازنة مثلا أو في بلدان اخرى كنت اقرأ احصائية أن هذه الاربعة مليارات والنصف تمثل نصف ما أستورد من سيارات في احدى دول الجوار خلال عام واحد لكن لآن مواردنا ضئيلة ومحدودة ،بيان فيها اشكاليات التعامل مع القوانين والنظم وعدم سلامة الإجراءات في بعض الاحيان.. وانا اقول في بعض الاحيان لانه لا يمكن نطلق اتهام على الآخرين بطريقة غير صحيحة وعندنا نحن الآن اجراءات صارمة في هذه الجانب.

القناة : يعني انت تقلل من حجم هذا الامر؟

باجمال : لا اقلل من حيث وجود أنفس ضعيفة.. نعم توجد انفس ضعيفة من حيث وجود ركاكة وهشاشة في بعض الاجراءات والقوانين والصرامة في الرقابة نعم توجد هذه كلها تحتاج إلى إصلاح لان في فترة من الفترات ونحن في زحمة العمل السياسي جاملنا بعضنا بعضا حزبيا ،عشائريا ،قبليا ومناطقيا دارينا بعض الاشياء لكن كانت ايضا على حساب النقاء وعلى حساب الشفافية.. اليوم نحن مش محتاجين لهذا الوضع فالواقع السياسي في اليمن تقوى اكثر فأكثر والديمقراطية والإصلاحات السياسية تسير فيها بشكل جيد اي اننا لم نعد محتاجين لان نجامل كثيرا في هذه المسايل .

القناة : نعم استاذ عبد القادر ملف الفساد والاصلاح ثلاثة اطراف يبدو انها يفترض ان تهيمن على هذا الملف الأحزاب السياسية الحكومة وانت على رأسها والبرلمان،كيف تأخذون بوجهتي النظر في الاحزاب السياسية وفي البرلمان ؟

باجمال: نحن متفقون مع الاحزاب السياسية ولكن ليس متطابقون معها وإلا التنوع مش موجود من حيث المبدأ من حيث جملة المبادىء لو نظرنا الى برنامج المؤتمر الشعبي العام السابع الذي عقد في عدن وكان مؤتمرا بديعا ورائعا وشكل زخماً غير عادي في مسار العملية الديمقراطية في البلاد وفي داخل المؤتمر الشعبي العام نفسه من حيث التجديد ايضا في القيادات على المستويات المختلفة لان المؤتمر السابع جاء بعد إعادة هيكلة للمؤتمر الشعبي وإعادة الهيكلة هذه هي اصلا جزءاً من عملية الإصلاح السياسي لاننا نريد أن يكون المؤتمر الشعبي العام كقوة سياسية تدير العملية السياسية في البلاد الدولة والمجتمع ان لا يركن إلى المركزية وان يكون عمله لا مركزيا وبالتالي يكون هناك تطابق بين نهج اللامركزية عند الدولة ونهج اللامركزية عند الحزب .

القناة : نعم استاذ عبد القادر نرجع إلى الحديث عن برنامج عمل المؤتمر..لدي نقطة مهمة ،على ارض الواقع المؤتمر الشعبي العام له اغلبية كبيرة في البرلمان والحكومة تتألف منه يعني هو يمسك بمفاصل الحياة وهو يعني لا يترك مجالا من الناحية العملية للقوى السياسية ان تفعل ما تشاء عمليا وفعليا كيف تعلق على هذا الموضوع ((المؤتمر والتنوع الفاعل))؟

باجمال : اولا طبيعة المؤتمر الشعبي العام طبيعة مختلفة عن طبيعة الاحزاب الاخرى ، المؤتمر الشعبي العام يضم في داخله كل الوان الطيف السياسية .

القناة : هذا لانك مثلا امينا له؟

باجمال : لا لا.. حقيقة انا كنت يوماً من الايام قبل ان اسجن وقبل ان نصطدم في عام ١٩٨٦م كاجنحة في داخل الحزب الاشتراكي اليمني في عدن كنت اشتراكي وكنت عضو اللجنة المركزية ,كنا نبحث على اطار وحدوي يكون عبارة عن جبهة وطنية عريضة لا يقيد نفسه بناصرية ولا ببعثية ولا بنظرة ايدلوجية معينة اشتراكية او اسلامية او غيرها اي لا يقيد نفسه،يأخذ من قيم المجتمع ومن قيمنا الدينية اسساً ومبادئ ومنطلقات وثوابت ثم ينطلق بدون قيود ايدلوجية .

القناة : لكن هذا الانطباع يوجد لدى الاخرين بشكل مغاير دعني اضرب لك مثالا اللقاء المشترك جمع الفرقاء في مواجهة المؤتمر الشعبي جمعتهم المصلحة على الرغم من اختلافهم ايدلوجيا الى اخرة .. قضية ما يسمى بالاستحواذ سنوات طويلة والمؤتمر الشعبي يسيطر على الحياة السياسية والتشريعية إلى اخرة يعني هناك من يقول انه لو كانت هناك جدية لدى المؤتمر الشعبي لوضع حكومة ائتلاف جعل القوى السياسية تمثل في الحكومة؟

باجمال: كلام جميل من ناحية التنظير كويس .

القناة : لا لا حتى من ناحية الفاعلية على ارض الواقع !

باجمال: لا من ناحية الواقع في الانظمة الديمقراطية الحزب الفائز هو من يشكل الحكومة.. وتثبيت اسس الدولة لا يمكن ان يتم بصفقة سياسية وانما بصورة دستورية وقانونية.

القناة : طيب خليني أتيك على نقطة اخرى البرلمان اليمني من البرلمانات المتطورة نصا ولكن حينما نأتي الى عمليات التطبيق هذا ليس كلامي كلام السياسيين اليمنيين والمراقبين ايضا لدى المجلس صلاحيات رقابية سياسية ومالية الى جانب التشريع ولكن اذا مارس مثل هذه الصلاحيات يواجه من قبل الاغلبية الكبيرة من المؤتمر الشعبي ماتعليقكم على ذلك ؟

باجمال : المؤتمر الشعبي العام يمتلك الاغلبية التي يزيد عددها عن ٢٤٠ عضو من مجموع ٣٠١ عضو وهذه الاغلبية تمارس هذا الدور الرقابي التشريعي في مواجهة الحكومة رغم ان الحكومة هي المؤتمر الشعبي العام .. ليس صحيحا على الاطلاق ان الذين هم في البرلمان والذين هم في الحكومة هما متطابقون في الرؤى نحن نعتبر المؤتمر الشعبي العام كمنظومة متكاملة سواء كان في هيئاته الحزبية البحتة او في الكتلة البرلمانية نعتبر مكملين لبعضنا البعض ولدينا اجتماعات مكثفة بل لدينا مصارحات كثيرة ولدينا ايضا تناقضات احيانا في بعض الاراء يعني تنوع في الاراء.

القناة : لكن عند اتخاذ المواقف تتوحدون للارتباط الحزبي ؟

باجمال : نعم ولكن ليس خارج الدستور والقانون الجميع يتصرف في اطار القانون والدستور اما خارج الدستور فلا يمكن على الاطلاق وهذا شيء لا تقبله الدولة ولا الحكومة ولا رئيس الدولة الذي يعيد بعض القوانين إلى مجلس النواب ويقول لهم هذا مخالف للدستور وهذاحقه.. اليوم لاتوجد شمولية عندنا داخل المؤتمر الشعبي العام هذه النظرة تأتي من اولئك الذين لديهم شمولية جاهزة يقول لك انتم اغلبية اذن خلاص انتم مستكفون بالاغلبية .. والمعارضة تعبر عن رأيها.

القناة : حق طبيعي ؟

باجمال : حق طبيعي اذا انت تأتي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وتحصل على السلطة بطريقة ديمقراطية سليمة فمن حقك ان تقوم بتغيير القوانين الموجودة وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة .

القناة : في هذة النقطة ملاحظة دولة رئيس الوزراء .. اتمنى ان تسمعها المؤتمر الشعبي يقال بأنه يقود العملية الانتخابية بشكل غير متكافيء دعني اضرب لك امثله في هذا الخصوص ، اولا توجد وسائل للتأثير الصحف اليومية والمطابع الحكومية ..أي ان السلطة قادرة على توجيه الرأي العام كل هذه عوامل مهمة بينما اذا ذهبنا في الاتجاه الاخر أي الأحزاب او الاطياف السياسية الاخرى فنجد ان المعادلة غير متكافئة؟

باجمال :هل هذا موجود في اليمن فقط؟!!

القناة : لا موجود في بلدان كثيرة..

باجمال: مش في اليمن في كل البلدان من اقصى الدنيا من مضيق بنما إلى اطراف اطراف الصين .

القناة : صحيح.

باجمال: طيب اذا كان هذا صحيحا فلا نعتقد ان الشعب او الناخب غبيا عند اختياره لمن يريد.. وهذه مسألة مهمة ينبغي ان نثق في الشعب والا ندعي ان الشعب يملى عليه ، لا نملى على احد راينا .تجارب كثيرة جدا تؤكد انه مهما صار عندك من وسيلة او مكنه اعلامية والشعب غير مقتنع بك فانه لا يعطيك صوته والشواهد كثيرة.

القناة :كيف يتحقق التكافؤ دعنا نتكلم عن الخصوصية اليمنية والتفاوت ايضا؟

باجمال : هنا اقول انه ما عندي خصوصية انا عندي دستور وقانون محكوم يحكم في هذا المسألة انا لن اعطي بطبيعة الحال ما هو حق لى للاخرين يعني اتنازل عنه لكن سأعطي نفسي نفس الحق المخول للاخرين ، الحكومة لم تمنع صحيفة ألا اذا خرجت على القانون لا احاكم صحفي جزافا ألا وفقا للقانون والقضاء هو الذي يحكم في هذة المسألة .

القناة : لكن انت تعرف دولة رئيس مجلس الوزراء بان اللعبة السياسية لعبة فيها من الاحتراف وفيها من الامكانات ..

باجمال : الان تقول لي لعبة .

القناة : نعم

باجمال: في إطار مفهوم لعبة ثمة حوارات نلتقي فيها على قواسم وننفذ اذا كان ذلك في اطار دستور وقانون اهم شئ عندي هو حماية القانون والدستور لكن لا اريد ان أستبدل القانون والدستور بصفقة سياسية.

القناة : لكن هناك من يتحدث بان المؤتمر الشعبي يتدخل في انتخابات داخلية لهيئات غير رسمية بدعم مرشحين واسقاط مرشحين؟

باجمال : انا اقول بكل وضوح انه اذا حصل في دائرة دائرتين ثلاث دوائر اشكاليات لها طبيعة اجتماعية معينة غير ناضجة وفيها أخطاء هذا لا يعني ان العملية الانتخابية قاصرة او فاشلة فلا ينبغي ان نجعل من ثلاث حالات حجة على ثلاثمائة وواحد دائرة.

القناة : ولكن هل السلطة التي تمثل المؤتمر الشعبي بالوزراء الجدد تغض الطرف عن هذه الحالات اي التدخل في الانتخابات الداخلية ؟

باجمال: اولا عندنا سلطة محلية الان..ونحاول قدر الامكان ان نتجنب التدخل المباشر في شؤون المحافظات ونعطيها فرصة اكبر في المجال التنفيذي والميداني.. ونحن مقبلين على انتخابات نعد الناس ان تكون انتخابات نزيهة شفافة وواضحة كل الوضوح بدون مزايدة .

القناة : وما الضوابط دولة رئيس الوزراء ؟

باجمال : الضوابط هي تلك الموجودة في القانون او ما يضاف اليها لاحقا بالاتفاق مع الاحزاب الاخرى.

القناة : على سبيل المثال ؟

باجمال : على سبيل المثال الاعلام سيكون اعلاما متوازنا ومتاحا لتنافس شريف وصادق ونحن ألان في الدورة الاولى للسلطة المحلية ونهيئ لدورتها الثانية وكلما رأينا ثمة اخطاء هنا وهناك نصححها ونسعى للتحرر من اي قيود .

القناة : دعني اتكلم عن امر حدث قبل الانتخابات وولد جملة من الدلائل الوزارة الجديدة يقال بانها ضربت عصافير وليس عصفوراً واحداً بحجر دعني اتكلم انا وانت في هذا المجال اولا انتم عينتم امرأتين وبهذة الطريقة هناك ايحاءات بان المرأة اعطيت مجالا للمشاركة في الحكومة وهذا فيه محاولة لاستقطاب عدد كبير من النساء في الانتخابات بعد ستة اشهر هذه ملاحظة اولى ,الملاحظة الثانية المهمة انتم عينتم وزراء متخصصين ويقال بان هذا الاختصاص ليس بهدف تطوير العمل السياسي وانما لدعم المؤتمر الشعبي ودعم الرئيس في الانتخابات المقبلة هناك في الواقع مجموعة من الايحاءات اهمها التوقيت الذي جاء في هذه المرحلة المهمة كيف تفسرون ذلك ؟

باجمال : هذا دليل على ان المؤتمر الشعبي العام يفكر صح .

القناة : كيف ؟

باجمال :اي انه يزن الامور لان اداته هي الحكومة في تعامله مع الجمهور مع الناس وبالتالي كلما اراد ان يصحح الوضع يصححه في مؤسسات الدولة وبدرجة اساسية في الحكومة ,اما كوننا أتينا بإمرأتين فهذا يشير الى انه يمكن نأتي باكثر في المرحلة القادمة حتى تنضج الظروف ..نحن لا نريد ان نزايد على احد نريد ان نقول ان المرأة قادرة طالما هي استاذة في الجامعة و طبيبة وقاضية ومتواجدة في النيابة العامة وايضا سفيرة .. عندنا سفراء من النساء عينا سفيرة في تركيا .. لم لا وهي عندها هذا القدرة العلمية؟!.

القناة : لكن هل هذا هو السبب الحقيقي أم يأتي رداً على اللجان التي ظهرت لمناهضة التميز ضد المرأة أوتلك المرتبطة بحقوق الانسان؟

باجمال : ما فيش شك نحن جزء من العالم كله وما دمنا جزءاً من هذا العالم نبغي ان ننظر إلى عالمنا بايجابية وان نحرص كثيرا على التعاطي معه في كثير من المواضيع ومنها ما يخص المرأة.

القناة : يعني الهدف لم يكن خالصا وانما يعني وجود تغيرات وامور ضاغطة دفعتكم إلى التعيين ؟

باجمال : المرأة بصورة عامة لاننظر لها باعتبارها سلعة لتزين البضاعة في السوق هذا مش وارد.

القناة : لكن يمكن ان تستغلونها كحجم او مساحة كبيرة في الانتخابات؟

باجمال : مش نستغلها نحن نريد فقط من الاخرين ان يقولوا رأياً في المراة في داخل احزابهم في مدى ونوعية مشاركتها حزبياً ..نحن اتخذنا قرارا في المؤتمر الشعبي قبل ان ناخذه في الحكومة ان تكون المرأة ممثله في هيئات السلطة الحزبية التنظيمية بنسبة خمسة عشر في المئة نريد فقط من الاحزاب تجرب هذه المسألة لقد خصصنا صناديق في اللجنة الدائمة عند الانتخابات للمرأة من أجل نحصل على نسبة خمسة عشر في المئة وعندنا اليوم النساء الموجودات الان في اللجنة العامة او المكتب السياسي وعددهن أربع.

القناة : نعم هل انت تنفي دولة رئيس مجلس الوزراء ان الاحزاب الاخرى لم تضع المرأة في اولوياتها ؟

باجمال : ماذا تقصد؟ .

القناة: يعني حزب الاصلاح وضع المرأة ضمن أولوياته ؟

باجمال : هذا شئ جميل بالعكس نحنا مشجعين هذا الشئ ولكن.

القناة : يعني لستم انتم الوحيدون في الساحة ؟

باجمال : لا لا لا موجود .. لكن مثلا في الهيئة العليا للاصلاح ما عندهم امرأة ، وفي المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني اعتقد عنده فتاه او فتاتان بالكثير نحن عندنا خمس ، هذه القضية في حقيقة الامر هي ليست مزايدة بل اعطاء المثل الافضل لحزب اوسع عنده شراكة اوسع مع المجتمع بالذات مع شريحة اساسية في المجتمع كالمرأة.

القناة : نعم .نقطة اخرى دولة رئيس مجلس الوزراء نائب رئيس الدولة يقال بأن هذا المنصب غير دستوري ؟

باجمال : من قال هذا هناك نص في الدستور ان رئيس الدولة يعين نائبه ويحدد له الصلاحيات ويحل محل الرئيس عند غيابه.

القناة : ولكن هل يمكن ان يكون نائب رئيس الدولة رئيسا للدولة في حال تعذر قيام الرئيس بهذا الدور ؟

باجمال : الدستور واضح كل الوضوح في هذه المسألة وهذه قضية دستورية محسومة .

القناة: كيف ؟

باجمال : ان رئيس الدولة يعين نائبا له .

القناة : هل تم تعيين رسمي والا اطلاق اعلامي فقط؟

باجمال : تعيين .

القناة : صدر قرار من رئاسة الجمهورية ؟

باجمال: طبعا طبعا .

القناة : مع العلم بان هناك اقاويل بانه لم يصدر حتى الان مازالت تسميه اعلامية؟

باجمال : من قال هذا الكلام ؟.

القناة : نشطاء سياسيون .

باجمال : نشطاء سياسيون لاول مرة اسمع هذا الكلام انهم يتكلمون همسا ولمزا ، ما في شئ في الامر اطلاقا القضية عندنا في اليمن قضية محسومة تماما وهذه مجرد إشاعات وثرثرات والنصوص القانونية والدستورية واضحة .

القناة: ولكن الامر يؤول الى البرلمان في حال تعذر قيام الرئيس بمهامه؟

باجمال: ابدا ياخذ بالقواعد الدستورية وهي واضحة في هذا الامر..

القناة: يعني ثارت مخاوف ايضا في هذا الخصوص عند ذهاب رئيس الدولة من المكلا الى المانيا للعلاج ولم يذهب الى صنعاء، ثارت ثوائر جدلية قانونية دستورية يمكن حتى سيكلوجية من الخوف على مستقبل اليمن وبين قوسين الانتقال السلمي للسلطة !

باجمال: الانتقال السلمي للسلطة ليس لاول مرة يحدث ,حدث في ٩٩ وحدث في ٩٣ وحدث في ٩٧ ، لكن الذي كان يريدها أن تنتقل له وماحدث هذا شيء آخر.. ما أريد ان أؤكد عليه ان القواعد الدستورية والقانونية والنظامية طبقت في تلك الاستحقاقات الانتخابية بما في ذلك انتخابات ٢٠٠٣م وايضا في انتخابات السلطة المحلية في ٢٠٠١م ،وهذه كلها سلسلة من الانتخابات تفخر اليمن انها قادتها بحكمة واتزان رغم كل الظروف الموجودة في اليمن.. اما مسألة لماذا سافر الرئيس من المكان الفلاني للمكان الفلاني فانا لا أرى في الموضوع مايثير الجدل لكن هناك ناس عندهم مرض الوسواس أو مرض الثرثرة .

القناة: يمكن خوف على مصلحة الوطن دولة رئيس الوزراء ؟

باجمال: لا لا لا الوطن بخير واليمن بخير والحمد لله .

القناة: لكن اليست قضية الحكم قضية مصيرية يعني تتعلق بملايين الناس؟

باجمال: نعم ولكن ينبغي ان لا ينظر لها بهذا الوجل وهذا القلق الشديد نحن بلد فيه حكمة وفيه الوعي وفيه الرؤيا الصائبة.. ويدرك الجميع ما معنى استقرار

هناك من ينظر إلى الفساد في اليمن بضخامة أكبر من الواقع

لدينا إجراءات صارمة ضد الفساد ولم نعد بحاجة إلى المجاملات

المرأة اليمنية قادرة على إدارة مؤسسات الدولة بكفاءة

إعادة هيكلة المؤتمر الشعبي لاننا نريده أن يكون قوة